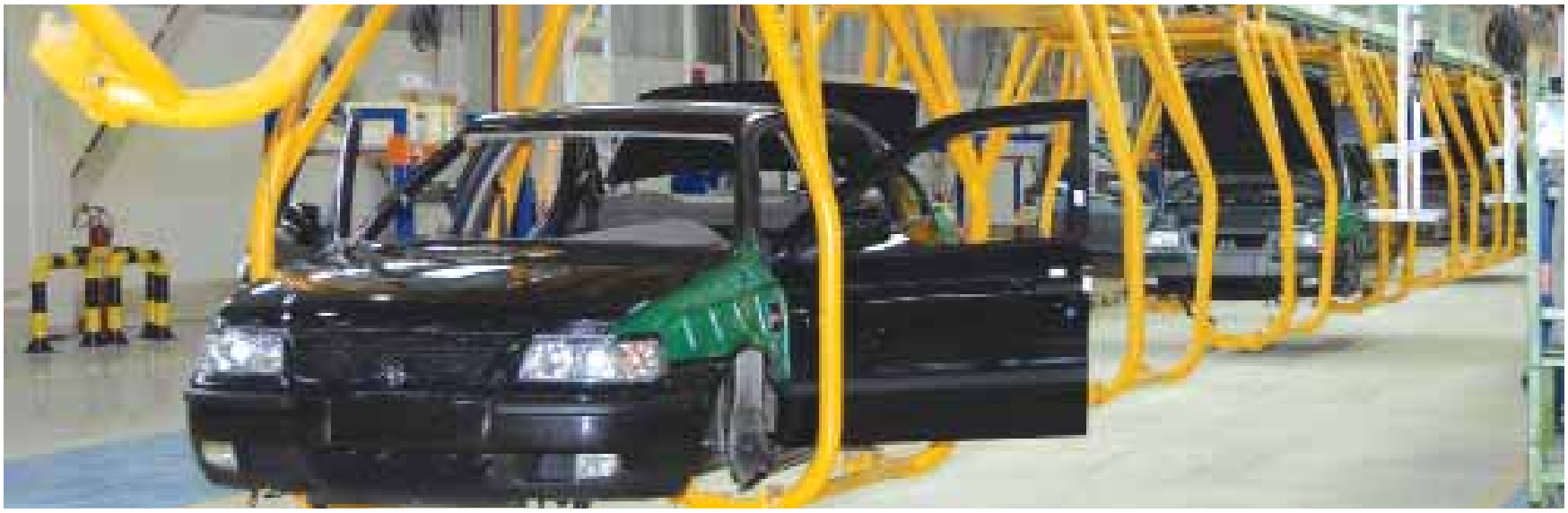

والشركات التابعة للوزارة، يتم من خلالها إعادة تقييم جميع الشركات والمعامل، انطلاقاً من تحديد توجهات معينة بهدف الحفاظ على معامل منتجة، مع إمكانية إجراء دمج شركات للوصول إلى حالة إنتاجية ذات جدوى اقتصادية مهمة، وفق المطلوب، حتى لو استدعى الأمر اللجوء إلى تصفية بعض الشركات، فنحن اليوم بحاجة إلى صناعات تعتبر أساسية في مرحلة إعادة الإعمار.

■ ما أشكال الدعم الذي تفكر الحكومة تقديمه للصناعات التصديرية في القطاعين العام والخاص؟

■■ تعمل الوزارة على توفير بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي الخاص، لممارسة دوره في النمو، ويكون ذلك من خلال العديد من الإستراتيجيات التي تدرس، منها التخفيف ما أمكن من القيود التي فرضت على الشركات نتيجة الحرب، بما يؤمن حرية الانتقال ووصول المواد ومستلزمات الإنتاج بالسرعة والكلفة والجودة التي تحقق تنافسية للصناعة، إضافة إلى تفعيل دور الصناعات المحلية في إعادة رسم إستراتيجيات التنمية الصناعية في نطاقاتها الجغرافية، والاستفادة من مزايا معينة وإعادة تفعيل ودعم المدن والمناطق الصناعية بحيث يكون القطاع الخاص سنداً للقطاع العام، وهناك خطة لإعادة النظر بقوانين الاستثمار والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة.

■ رغم أهميته، وأولويته على التصدير؛ تهتم الحكومة بشكل ضعيف نسبياً بخيار إحلال الواردات، والذي يمكن أن يشكل مرحلة انتقالية بين التصنيع والتصدير، فما سبب ذلك؟ وما خطة الوزارة في إحلال الواردات؟ وكيف يمكن أن تنجح السياستان في الوقت نفسه (التصدير–الإحلال)؟

■■ التوجه الحالي للوزارة يهتم بالدرجة الأولى بصناعات تعتمد على مواد أولية محلية، والعمل على إحلال بدائل للمستوردات، إلى جانب صناعات ذات قيمة مضافة عالية.
ويتم العمل للإحلال الذكي الانتقائي للواردات التي نملك فيها مقومات اقتصادية، والعمل على وضع خريطة للسلع المستهدفة لإحلالها ببدائل محلية الصنع.

■ هل يمكن لقانون التشاركية أن يسهّل عمليات التصنيع بهدف التصدير؟ وهل هناك توجيه حكومي واضح في توجيه عمليات التشاركية في هذا السياق لدعم التصدير والصناعات التصديرية؟

■■ هناك جهود تبذل لتفعيل قانون التشاركية للنهوض بالواقع الصناعي، بما يضمن توظيف رؤوس الأموال الخاصة، عن طريق تمويل العمليات الاستثمارية والتشغيلية للشركات الصناعية للوصول إلى منتجات بقيمة مضافة، وإيجاد وسائل لبناء وتطوير قدرات الكوادر الصناعية، وضمان التزام الشركات الصناعية بتطبيق معايير وإجراءات ضبط الجودة وحماية المستهلك، والذي من المفترض أن يتم من القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص.

■ ما رؤيتكم المستقبلية لقطاع الصناعات التصديرية؟

■■ تهدف الوزارة إلى تحقيق نقلة نوعية وإلى التركيز على المنتجات الإستراتيجية واستهداف أسواق جديدة، وتحديد القطاع المنتج ذي الأولوية والفائدة بغية الاستثمار فيه، وتقديم الدعم على المستوى المتوسط المحدد للمنتج ذي الأولوية لترسيخ منتج وطني رائد يستطيع المنافسة في السوق، عبر تأهيل ورفع مستوى الكفاءات في شركات القطاع العام والخاص، ورفع مستوى الجودة وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتطوير خريطة المدن والمناطق الصناعية وحل مسألة العشوائيات الصناعية.

■ ما المطلوب للارتقاء بالقطاع العام الصناعي لتحقيق منتج يستطيع المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية؟

■■ يوجد أمام شركات القطاع العام خيارات عديدة، بين أن تستمر على ما هي عليه بالوضع الراهن، وهذا يعني التآكل والاضمحلال أو على الأقل الانحسار، أو أن تذهب إلى العمل على إدخال بعض ملامح التطوير، من الممكن أن تكون محدودة الأثر مهما كانت محكمة الصياغة، أو أن يتم الذهاب إلى وضع مخطط طموح لإعادة هيكلة المؤسسات وشركاتها، وهذا قرار يحتاج إلى اعتماده من أعلى المستويات، وضمن أسس الرقابة الإيجابية مع تصويبات لازمة أثناء التنفيذ.
كما يمكن إجراء نقلة نوعية بالتفكير عالياً وبأدوات تمكن من وضع هذه الشركات أو على الأقل عدد مختار منها على مسار صاعد يستغل الفرص المتاحة وذلك بعد التشخيص المفصل لكل شركة على حدة، وإجراء دراسة وتحليل عميقين لمواطن الهدر وكيفية ضبط الإنفاق وتتبعه في كل شركة، وأن يتم إجراء تعديلات جوهرية حيث يستطيع معها التغير الهيكلي إحداث آثار نوعية وتجعل من تراكيبها المتعددة قادرة على الاستجابة السريعة لرؤية الإدارة الجديدة واتخاذ قرارات جريئة وسريعة، بما فيها معالجة أصول كل الشركات، وإمكانية إغلاق عدد من الشركات التي من غير المجدي إعادة تأهيلها بعد خسارة أصولها الرأسمالية، ودراسة إمكانية اعتماد صيغ التشاركية والتفاهمات والشراكات المحدودة النطاق أو الشاملة مع إمكانية اعتماد مفهوم الشركة المساهمة (أسوة بشركة الاتصالات التي كانت مؤسسة، وأصبحت تعمل ضمن قوانين الشركات بعد تطوير النظام المالي ونظام العقود ونظام العاملين).

■ كيف تقيمون واقع الكوادر البشرية في القطاع الصناعي؟

■■ كان للأزمة أثر سلبي على القطاع الصناعي في هذا المجال إذ شهد القطاع الصناعي العام والخاص نزفاً شديداً تسبب بتسرب أعداد ليست بالقليلة من أصحاب الخبرات.
نؤكد أن الحكومة تبذل الجهود الحثيثة للتشجيع على عودة أبنائها من المغترب، وتعمل على خلق البيئة الملائمة لعودة أبنائها من أصحاب الخبرة في جميع المجالات والقطاعات.
وبهدف ترميم النقص الحاصل في القطاع العام أعدت الوزارة خطة للتأهيل والتدريب، وقامت بإطلاق برنامجي ماجستير استهدفا تأهيل ١٢٠ مهندساً وجامعياً على دفعات بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي عبر معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لكون أي عملية نهوض جدية للقطاع تتطلب روافع عديدة وليس أقلها وجود كوادر مؤهلة ورفيعة مؤمنة بالتغيير وعلى دراية إدارية وفنية بالتنظيم الصناعي الحديث.

■ ما نظرتكم المستقبلية لتطوير القطاع الخاص ليقوم بالدور المنوط به في التصدير؟

■■ الاهتمام بتطوير البيئة التمكينية للقطاع الخاص عبر التخفيف ما أمكن من القيود التي فرضت على الشركات نتيجة الحرب، إضافة إلى إعادة النظر بقوانين الاستثمار والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة، وتفعيل قانون التشاركية، وتوفير نطاقات عمل على شكل تجمعات صناعية ومدن صناعية، تحرير سوق التدريب للمساهمة ببناء قدرات الكوادر الصناعية.

{ هناك جهود تبذل لتفعيل قانون التشاركية للنهوض بالواقع الصناعي }